صحافة اليمن تواجه خطر الاجتثاث - الصحفيون يحتاجون للدعم

Mwatana for Human Rights

GULF CENTER FOR HUMAN RIGHTS

تقرير لمنظمة مواطنة لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان

يونيو/حزيران 2017

المحتويات

المقدمة	3
الانتهاكات المفضية للموت	3
الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري	6
التعذيب	6
الهجمات القضائية	7
الإطار القانوني	8
خلاصة	9
توصيات	9

المقدمة

يحتاج الصحفيون اليمنيون المعزولون إلى دعم المجتمع الدولي. بعد مرور أكثر من عامين من الصراع الذي أسفر عما يقرب من 8 آلاف قتيل و42 ألف جريح وكارثة إنسانية، لا تزال الصحافة اليمنية ملتزمة بنقل الحقيقة رغم كل الصعوبات. .

لقد تعرض الصحفيون بشكل ممنهج للاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، وإغلاق المراكز الإعلامية، والملاحقات والمحاكمات غير العادلة، التي أسفرت إحداها عن صدور حكم بالإعدام..

منذ أن تولت الجماعة المسلحة أنصار الله (الحوثيون) السلطة، بدعم من قوات الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، حاولوا السيطرة على الخطاب العام، وكانوا مسؤولين عن غالبية الانتهاكات ضد الصحفيين. في محافظة تعز، اتخذت جماعة أنصار الشريعة، وهي جماعة متطرفة، موقفًا قمعيًا ومعارضًا بشكل خاص تجاه الصحافة. ومع ذلك فجميع أطراف النزاع ومؤسساتهم المختلفة يرتكبون انتهاكات ضد الصحفيين.

بالإضافة إلى ذلك، منذ بدء الضربات الجوية للتحالف العربي بقيادة السعودية في 2015 بغرض هزيمة الحوثيين واستعادة الحكومة اليمنية، فكان للقصف وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها التحالف أثرًا خطيرًا على سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون بجدية للإبلاغ عن وتوثيق الوضع في اليمن.

في هذا التقرير، توثق منظمة مواطنة لحقوق الإنسان الانتهاكات ضد الصحفيين، ويقدم مركز الخليج لحقوق الإنسان الإطار القانوني للوضع في اليمن.

الانتهاكات المفضية للموت

إن العامين الماضيين كانا الأكثر دموية وفتكًا بالصحفيين في اليمن؛ وقد تحققت "مواطنة" من نحو 5 حوادث استهدف فيها صحفيون وعاملون في مجال الإعلام أثناء تغطيتهم للأخبار وتأديتهم لأعمالهم في الميدان.

في 17 يناير/ كانون الثاني 2016، قُتل المقداد مجلي 34عامًا، الذي كان يعمل مراسلاً صحفيًا لشبكة الأنباء الإنسانية "إيرين"، في غارة جوية شنتها قوات التحالف العربي بقيادة السعودية على منطقة "جارف"، الواقعة جنوب العاصمة صنعاء.

أصيب الصحفي المقداد بشظايا إحدى القذائف أثناء تأديته لعمله الميداني في منطقة جارف التي كانت قد تعرضت لغارات جوية شنتها مقاتلات حربية تتبع التحالف العربي. وقد فارق الحياة متأثرًا بجراحه قبل وصوله إلى المستشفى. أما الثلاثة الآخرون، الذين كانوا رفقة الصحفي المقداد، فقد أصيب اثنان منهم، هما: السائق عبد الباري السماعي 24) عامًا)، ومرافقهم من أهالي المنطقة عمر. صروب 25عامًا، ونجا المصور التلفزيوني باهر الشرعبي 23 عامًا من أي إصابة

وقال المصور باهر الشرعبي لـ"مواطنة": "بينما كنا نقف فوق الركام الذي خلفه القصف، وبعد انتهائنا من إجراء لقاءات مع شهود عيان من أهالي المنطقة، ابتعدتُ عن المقداد لأخذ بعض الصور للمكان، بينما كان هو يكتب بعض الملاحظات، وبجواره السائق عبد الباري السماعي، وفوجئت بأصوات طائرات تحلق في المكان. كنت واثقا من أنه لا يمكن قصف هذا المكان مرة أخرى، لأنه كان مدمرًا تمامًا. إلا أن انفجارًا كبيرًا قذفني حوالي ثلاثة أمتار. قمت بعدها مذهولًا لأجد زميلي المقداد والسائق عبد الباري كلاهما يحاول إنهاض الآخر. كان الغبار والشظايا يملأن المكان. اتجهنا إلى السيارة، وكانت بعيدة عنا، وطلب المقداد أن نجلسه على الأرض جوار السيارة. أجلسناه ورحت أتفقد جسده، لمعرفة مكان الإصابة، طلب مني ربط يده اليسرى، فوجدتها شبه مبتورة من مفصل الكتف، ولم يتبق سوى عِرْق يربطها بالجسد."

وقال السائق عبد الباري السماعي، الذي التقته "مواطنة" أيضًا: "سمعنا الانفجار على بعد حوالي 5 أو 6 أمتار عنا: أنا والمقداد، بينما كان المصور في مكان مرتفع بعيد عنا. هربنا باتجاه السيارة، فلاحظت جرحًا ينزف في فخذي الأيسر. ربطته بقطعة قماش وأنا مستمر في الجري، وكان المقداد خلفي يجري هو الآخر، والدم ينزف من شق صغير في فمه، وملابسه كانت قد تلطخت كلها بالدماء، ولاحظت أن يده اليسرى كانت مصابة إصابة بالغة، والشظايا تغطي أنحاء من جسده، ولذلك فقد لفظ أنفاسه الأخيرة في السيارة في الطريق إلى المستشفى."

وفي الحادية عشرة من ظهيرة 16 أبريل/نيسان 2016، شهدت منطقة "الحصب" بمدينة تعز، سقوط الصحفي أحمد عبد اللطيف الشيباني 30 عاماً، بطلق ناري في مؤخرة رأسه، عندما كان يعمل وسط اشتباكات بين جماعة الحوثيين وقوات صالح من جهة، وجماعة المقاومة الشعبية من جهة أخرى. وكان الصحفي الشيباني (30 عامًا)، يعمل لدى صحيفة "14 أكتوبر" ومراسلًا لقناة "عدن" وموقع "عرب 24" الإخباري. وقالت آفاق الحاج، الإعلامية لدى قناة "أورينت نيوز"، لـ"مواطنة": "حين وصلنا أنا والزميلين نعيم خالد ونبيل الخديري إلى منطقة الحصب، التقينا الزميل أحمد الشيباني وكان برفقة الزميل عبد العزيز الذبحاني .

وأضافت: كنا جميعا في مهمات تغطية خبر حريق مصنع البلاستيك هناك. لم نتمكن من تصوير الحريق ولا تغطية الخبر، بسبب القصف الشديد والقنص المباشر والمستمر على كل ما يتحرك في المنطقة. لم يكن أمامنا سوى العودة من هناك عن طريق شارع مكشوف أمام أعين القناصة المتمركزين في تبة الأرانب، التي يسيطر عليها الحوثيون، وتطل على الحصب. كان أحمد الشيباني يشجعنا على المضي بسرعة. تشجعنا وقطعنا الشارع إلى الضفة الأخرى، وكان الزميل أحمد آخرنا. التفتُّ أنا إلى الخلف فوجدته قد سقط على الأرض مضرجًا بالدماء. طلب منا اثنان من مسلحي المقاومة أن نختبئ في مبنى هناك، وذهبا لأخذ أحمد، وعادا به. لم أستطع النظر إليه، وكانت نعايم تناديه وترجوه ألا يموت. نُقل أحمد إلى مستشفى الروضة بالمدينة، ليفارق الحياة فور وصوله إلى هناك."

وفي عصر 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، كان الصحفي أواب الزبيري 21 عامًا، وأخوه عازم (23 عامًا)، وزميلاهما حسام القليعة وداوود الوهباني، يقومون بعملية توثيق صحفي للأضرار التي لحقت بحي "العسكري" وحي "الجحملية" بمدينة تعز، جراء الاشتباكات التي دارت هناك. وحين دخل أواب، الصحفي لدى "شبكة تعز الإخبارية"، مبنى في حي "العسكري"، داس على لغم مزروع في المبنى، فانفجر به وفارق الحياة .

التقت "مواطنة" بشقيقه "عازم"، الذي قال: "كنا نحاول توثيق الأضرار في وسط منطقة العسكري، واضطررنا أن نسلك زقاقًا ضيقًا بين عمارة مختبرات الرازي وعمارة صيدلية المنير. تقدم أواب أولًا ولم يتوقف في نهاية الزقاق، بل ركض ليعبر الشارع الرئيسي أيضًا. وحين هممنا، أنا وحسام وداوود، بعبور الشارع، حدث انفجار شديد ترك غيمة دخانية هائلة حجبت الرؤية. لم أصدق أن الانفجار أدى إلى انهيار عمارة بأكملها. تلفتُّ أبحث عن أواب. وحين لم أجده رحت أصرخ: أواب! أواب! أخي! ... اجتمع الناس، وبعد البحث تحت الأنقاض انتشلوا جسده من هناك، وقد اختلطت دماؤه بالتراب."

صمت قليلًا ثم استطرد: "وجع فقدان أواب ما يزال يخيم علينا، خاصة أمي. حالتها النفسية في غاية السوء". وبحسب شهود عيان التقتهم "مواطنة"، فقد حدثت هذه الواقعة نتيجة انفجار شبكة ألغام كانت مزروعة في المبنى الذي دخله أواب، مما أدى إلى انهيار المبنى كاملاً.

في السياق نفسه، كان الصحفي محمد العبسي قد فارق الحياة، يوم الثلاثاء 20 ديسمبر/ كانون الأول 2016، في ظروف غامضة. وفي 2 فبراير/شباط 2017، كشف تقرير الطبيب الشرعي أن وفاة الصحفي الاستقصائي محمد عبده العبسي (35 عامًا) "كانت نتيجة وجود مادة (الكاربوكسي هيموجلوبين) في الدم بنسبة 65%، والناتجة عن استنشاق غاز أول أكسيد الكربون، بكمية قاتلة". وكانت "مواطنة" قد أصدرت في وقت سابق، مع أسرة الصحفي العبسي، بيانًا يدعو الجهات المعنية إلى البدء بتحقيق شفاف ومستقل حول ملابسات وفاته، بما يكفل كشف كافة الأسباب والظروف المحيطة بها.

وقُتل الصحفيان عبد الله قابل 25 عامًا)، ويوسف العيزري 26 عامًا) في 21 مايو/أيار 2015، إثر غارة جوية لطيران التحالف استهدفت مبنى الفندق الذي احتجزت فيه جماعة الحوثيين الصحفيين في رأس جبل هران، بعد اعتقالهما بمحافظة ذمار. وقد اعتقلا في نقطة تفتيش تابعة للحرس الجمهوري صباح الأربعاء 20 مايو/أيار 2015 وسط مدينة ذمار شمال اليمن، أثناء عودتهما من تغطية إعلامية لفعالية قبلية مناوئة لجماعة الحوثيين في منطقة زراجة بمديرية الحداء بمحافظة ذمار، حيث كان يعمل قابل مراسلاً لقناة "سهيل" بينما يعمل العيزري مراسلاً لقناة "يمن شباب" المحليتين المعارضتين لجماعة الحوثيين.

وروى لمواطنة أحد المعتقلين الناجين من القصف، وقال لمواطنة إنه كان مع العيزري وقابل عند الساعة 9 صباحًا يوم الأربعاء 20 مايو/أيار 2015 لتغطية حدث إحدى الفعاليات، وعند عودتهم، تم إيقافهم من قبل نقطة تفتيش أمام جامعة ذمار تابعة للقوات الموالية لصالح والحوثيين.

وأضاف: "تم إنزالنا من السيارة بطريقة مهينة وقاموا بعصب أعيننا، وأخذونا إلى غرف تحت الأرض في مبنى بجبل هران، ووصلنا حوالي الساعة 12 ظهرًا. أغلقوا الأبواب علينا، وبعد نصف ساعة دخل علينا شخصان يقولان إننا مُخبرون. وعند الرابعة عصرًا دخل أحدهم إلينا وبيده دفتر ملاحظات، وسجل بياناتنا: الاسم، السكن، العمل، والرموز السرية لهواتفنا النقالة، وبعدها لم نر أحدًا، ولم نُطلب للتحقيق".

يواصل المعتقل "في اليوم التالي، الخميس 21 مايو/أيار 2015، وبعد العصر، كنا نطرق الأبواب ونصرخ، ولم يجبنا أحد. وفي الساعة الرابعة والنصف عصرًا سمعنا صوت الطائرات الحربية فانتابنا الفزع. قمت أنا وقابل برفع العيزري لينظر من نافذة البدروم الصغيرة، وأخبرنا أنه لا يوجد أحد. وبعد الضربة الأولى التي استهدفت مبنى مجاورًا، توجهنا إلى باب الغرفة التي كنا فيها، وبعد لحظات أصابتنا الضربة الثانية. كنت تحت الأنقاض لا أستطيع الحركة، وكنت أنادي الآخرين ولم يجيبوا. بقيت لأكثر من ساعة تحت الأنقاض، إلى أن سمعت أصوات أشخاص علمت بعد ذلك أنهم يعملون في الهلال الأحمر، قالوا لي بأن الآخرين قد قضوا في الهجوم".

وتحدث شقيق الصحفي قابل لمواطنة: "اتصل بي أحد الذين كانوا مع قابل والعيزري في السيارة ذاتها وسمح له الحوثيون بالذهاب مع اثنين آخرين، وقال بأنه تتبَّع السيارة العسكرية التابعة للحوثيين التي أخذت قابل والعيزري وشخصا ثالثًا إلى أن وصلنا إلى جبل هران. في اليوم ذاته، حوالي الساعة الثانية والنصف ظهرًا، حاولنا زيارة مكان الاعتقال في جبل هران، ولم يسمح لنا الحوثيون بدخول تلك المنطقة، كونها منطقة عسكرية على حد قولهم.

وأضاف: "أنكر الحوثيون وجود معتقلين لديهم في تلك المنطقة، وحلفوا لنا أيمانًا مغلظة أن عبد الله قابل "في الحفظ والصون وفي مكان آمن وأنه ليس معتقلاً في هذا المكان". كانت الشائعات تزداد أن المكان قد يتعرض للقصف، ربما لأنه يستخدم كمخزن سلاح بحسب الأنباء التي ترددت بين السكان في ذلك الحين. مررنا بعد ذلك، أنا وأقارب الصحفي العيزري، على جميع أقسام الشرطة والسجون في المدينة ولم نجدهم."

واستطرد قائلاً: "في اليوم التالي للقصف ذهبنا إلى مستشفى ذمار لمعرفة الضحايا، ووجدنا أحد الناجين، وكانت حالته صعبة. أبلغنا أنه كان محتجزًا مع شقيقي عبد الله قابل ومع يوسف العيزري في غرفة تحت الأرض في جبل هران. على إثر ذلك ذهبت أنا وأسرة العيزري مرة أخرى إلى المكان بصحبة معدات ثقيلة لرفع الأنقاض وإخراج باقي الجثث؛ لكن الحوثيين القائمين على المكان منعونا من دخول المكان، ولم يسمحوا من يوم حدوث الضربة الجوية في يوم الجمعة حتى يوم الاثنين بدخول معدات ثقيلة لرفع الأنقاض، وإنما الطواقم الإسعافية فقط".

وأضاف: "في يوم الاثنين 25 مايو/أيار 2015، وبعد التواصل والضغط على قيادة الجماعة والتواصل مع المحافظ، سُمح بإدخال المعدات الثقيلة لرفع الأنقاض. وبعد البحث لساعات تلقيت اتصالاً في حوالي الساعة 5:30 عصرًا يبلغني بأنهم وجدوا جثة شقيقي عبد الله، وأن عليَّ الحضور إلى مستشفى ذمار للتعرف على الجثة. وبعد المغرب تعرفنا على الجثة هناك واخذناها. ويوم الثلاثاء 26 مايو/أيار 2015 الساعة 7 مساءً تم التعرف على جثة الصحفي يوسف العيزري. وقمنا بدفنهما بعد ظهر يوم الأربعاء 27 مايو/أيار."2015

وأكد لـ"مواطنة" حينها مروان دماج، الأمين العام لنقابة الصحفيين اليمنيين، أن النقابة تحدثت مع قيادات في جماعة الحوثيين عندما علمت بمكان اعتقال قابل والعيزري، وطلبت من الجماعة عدم وضعهما في ذلك المكان. وحملت النقابة جماعة الحوثيين المسؤولية عما تعرض له كلٌّ من قابل والعيزري. كما حصلت "مواطنة" على شهادات تزعم استخدام الحوثيين لمرفق الاحتجاز كثكنة عسكرية. وإزاء ما يتعرض له الصحفيون في اليمن من انتهاكات جسيمة، تجدد "مواطنة" دعوة المجتمع الدولي إلى إنشاء لجنة دولية مستقلة تتولى التوثيق والتحقيق في الانتهاكات التي ارتُكبت في اليمن، والتي تشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، خصوصًا وقائع قتل الصحفيين.

الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري

بلغ عدد الصحفيين المحتجزين تعسفًا في سجون الحوثيين 16 سجينًا، كما تم توثيقها والتحقق منها من قبل "مواطنة".

الصحفيون المعتقلون: عبد الخالق عمران (32 عامًا)، هشام صالح طرموم (28 عامًا)، حارث حميد (28 عامًا)، أكرم الوليدي (32 عامًا)، عصام بالغيث (27 عامًا)، هشام عبد الملك سعيد اليوسفي (26 عامًا)، هيثم الشهاب (26 عامًا)، حسن عبد الله عناب (38 عامًا)، توفيق محمد المنصوري (31)، صلاح القاعدي (30 عامًا)، وحيد الصوفي (41 عامًا)، حسين سعد العيسي (40 عامًا)، عبد الله المنيفي (39 عامًا)، يوسف حمود محسن عجلان (28 عامًا)، يحيى عبد الرقيب الجبيحي (62 عامًا)، محمد عبد الملك الصلوي (36 عامًاً.

حققت "مواطنة" في احتجاز جميل الصامت، وهو صحفي في صحيفة الوحدوي. في صباح السبت، 18 مارس/آذار 2017، اعتقل الصامت من قبل أنصار الشريعة في مدينة تعز. بينما كان يغادر منزله، فوجئ بثلاثة مسلحين ملثمين في ملابس مدنية يقدمون أمر استدعاء إلزامي إلى مكتب أنصار الشريعة في سوق الصميل في حي القاهرة، وهو أحد أحياء مدينة تعز، فيما يتعلق بتقرير صحفي نشره عن إغلاق المستشفى الجمهوري. وقال: "لقد استجوبوني للإشارة إليهم في تقريري كمسؤول عن إغلاق المستشفى الجمهوري، وأنني قد عمدت إلى التشهير بجماعتهم، وأن عليّ الكشف عن مصادر المعلومات الواردة في التقرير. لقد رفضت ذلك، حتى تدخلت الشخصيات الاجتماعية والسياسية، وأُفرج عني بعد ثلاثين ساعة من الاعتقال."

وقد سجلت "مواطنة" أيضاً حالتين على الأقل، تعرض فيهما مراسلان صحفيان للاختطاف من قبل مليشيا وجماعات جهادية منضوية في إطار ما يسمى المقاومة الشعبية في مدينة تعز. وقد أحاطت التحفظات بتلك الحالات؛ لأن المختطفين مازالوا تحت الخطر، إما لأنهم لا يزالون في سجون الجماعات الخاطفة، أو يعملون في مناطق تخضع لسيطرة تلك الجماعات.

التعذيب

تلقت منظمة "مواطنة" معلومات من مصادر ذات مصداقية، تفيد بتعرض بعض المعتقلين الصحفيين، في أماكن الاعتقال التابعة لجماعة "أنصار الله" (الحوثيين)، للاعتداء والتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة، وأن المرضى منهم حُرموا من الحصول على الرعاية الطبية الملائمة. والتقت "مواطنة" الصحفيين توفيق المنصوري 29 عامًا) وعبد الخالق عمران 30 عامًا) في "سجن الثورة" الاحتياطي بصنعاء، إلى جانب سبعة صحفيين آخرين. وقد ظهر المنصوري وعمران بجسدين شاحبين شديدي النحول والضعف، وبعيون غائرة ولحيتين طويلتين، وكان صوتهما أثناء المقابلة واهن.

وعن تعرضهما للتعذيب أفادا: "تم ربط أيدينا خلف ظهورنا، وبعدها عُلقنا إلى السقف يومًا كاملًا. المكان هنا بارد ولا نرَى الشمس إلا مرتين كل ستة أشهر". وأكدت تقارير صحفية تدهور حالة الصحفي توفيق المنصوري، مما يستوجب سرعة نقله إلى المستشفى ليتلقى الرعاية الصحية اللازمة.

وفي 3 أكتوبر/تشرين الأول 2015، اختطفت جماعة الحوثيين محمد الواشعي 30 عامًا) من وسط مدينة ذمار. يعمل الواشعي مراسلاً صحفيًا لبعض الصحف والمواقع الإخبارية الالكترونية، وناشط في الدائرة الإعلامية لفرع التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري في محافظة ذمار.

روي الواشعي الحادث قائلًا: "كان الوقت يقترب من المغرب حين غادرت مقر فرع التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري بذمار متجهًا إلى منزلي. وبينما كنت أستوقف دراجة نارية لتنقلني إلى المنزل، فوجئت بمسلح يضع فوهة بندقيته في ظهري مهددًا بإطلاق النار، آمرًا سائق الدراجة بالتوجه بصمت إلى قسم شرطة الوحدة، الذي يخضع لسلطة جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات الرئيس السابق صالح، بحجة تلقيهم بلاغًا ضدي."

وأضاف الواشعي: "بدأ التحقيق بِكَيْل العديد من التهم الجائرة ضدي، كخيانة الوطن والعمالة للخارج، والتحريض على الثورة، وتأييد شرعية الرئيس هادي، وتزويد قوات التحالف بالإحداثيات، وتجنيد مقاتلين إلى مأرب، والارتباط بالمقاومة، وإدارة صفحات على شبكات التواصل الاجتماعي تناهض الجماعة وتقوم بالتشهير بقيادات أنصار الله".

واستطرد: "حين قلت إن هذه التهم غير صحيحة، انتفض المحقق غاضبًا ووجه بإغلاق المحضر، ثم توعد بأن ينقلني إلى موقع يتعرض لقصف طيران التحالف، وذكَّرني بمصير زملائي قابل والعيزري (الصحافة عهد أسود في عهد الحوثي)، أو نقلي إلى جبهات القتال، أو وضعي في زنزانة للمجانين ."

تعرض الصحفي الواشعي للتعذيب ثلاث مرات، واستخدم المعذبون الهراوات والقضبان المعدنية. وأوضح الواشعي: "هُشمت ساقي اليمنى، وكُسر مرفقي الأيمن، وهناك أورام وبقع سوداء إثر تجلط الدم في جميع أجزاء جسدي. لقد جعلوني قعيد الفراش حتى اليوم ."

الهجمات القضائية

هناك زيادة في عدد حالات التُهم بالتشهير والتجسس التي تستخدم على نحو خاطئ ضد الصحفيين.

ففي صباح الأربعاء 12 أبريل/ نيسان 2017، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء، الخاضعة لسلطة جماعة الحوثيين والرئيس السابق صالح، حكمًا بالإعدام ضد الصحفي يحيى الجبيحي، بتهمة التخابر مع دولة أجنبية، بعد جلسة محاكمة لم تتعدَّ 15 دقيقة، مُنع خلالها محامي الصحفي الجبيحي من الترافع والاطلاع على أية وثائق.

وجاء حكم الإعدام بحق الصحفي الجبيحي (61 عامًا) بعد نحو سبعة أشهر من اعتقاله رفقة اثنين من أبنائه: حمزة (34 عامًا)، وذي يزن (25 عامًا)، بأمر من النيابة العامة، إذ تم اقتيادهم من منزلهم في 6 سبتمبر/ أيلول 2016 وإيداعهم السجن التابع لجهاز الأمن السياسي في صنعاء. وقد تم الإفراج عن ذي يزن بعد نحو ثلاثة أشهر، بينما لا يزال حمزة رهن الاعتقال وبدون محاكمة.

كما استدعت نيابة الأموال العامة في صنعاء 14 صحفيًا وموظفًا من مؤسسة "الثورة" للصحافة والطباعة والنشر، للمثول أمامها في 29 أبريل/نيسان 2017، على ذمة ادعاءات بتهم متعلقة بالفساد. وقال جميل مفرح، نائب مدير تحرير صحيفة "الثورة": إن "استدعاء النيابة جاء على خلفية تنظيمنا لوقفات احتجاجية نطالب فيها بسرعة صرف أجورنا ومستحقاتنا المالية".

ويضيف: "في ديسمبر/كانون الأول 2015 تم إقصائي مع 13 صحفيًا من المناصب الرئيسية في مؤسسة الثورة، من قبل جماعة أنصار الله الحوثيين، وكنت أشغل حينها منصب نائب مدير التحرير. وتمّ إحلال موظفين آخرين أتت بهم الجماعة من خارج المؤسسة".

وأوضح قدراتهم الحالية، قائلًا: "وليس لديهم أي خبرة، سواء إدارية أو مالية، كما أنه ليس لديهم أية خلفية صحفية". "ما طالبنا به كمستحقات مالية ليس سوى حافز لا يتعدى خمسة آلاف ريال لكل موظف، أي أننا نعمل بواقع 130 ريالًا في اليوم الواحد، فمن المعلوم أن رواتبنا متوقفة ضمن توقف رواتب موظفي الدولة."

سبق لقيادة مؤسسة "الثورة" المعينة من جماعة الحوثيين أن استدعت أطقمًا عسكرية وأمنية لفض اعتصام نظمه موظفون وصحفيون للمطالبة بحقوقهم، كما قامت بإيقاف أكثر من 25 صحفيا للسبب ذاته. يجب على جماعة الحوثيين وحليفها صالح الكف عن استخدام الأجهزة القضائية والضبطية كوسيلة لترويع الصحفيين وأصحاب الرأي، وأن توقف إجراءاتها وقراراتها الإقصائية بحق الصحفيين.

الإطار القانوني

من الأمور المسلم بها أن الجهات غير التابعة للدولة التي تمارس وظائف تشبه الحكومة والسيطرة الفعلية على إقليم ما يجب أن تحترم معايير حقوق الإنسان عندما يؤثر سلوكها على حقوق الأفراد الخاضعين لسيطرتها.

اليمن طرف في سبع من المعاهدات الدولية الأساسية التسع لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، التي تضمن في المادة 19 الحق في اعتناق الآراء دون تدخل، وفي حرية التعبير بصفتها طرفًا في تلك الصكوك، ودولة اليمن ملزمة قانونيًا باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للأشخاص الخاضعين لولايتها.

خلاصة

يضطر الصحفيون في اليمن إلى أن مصارعة العنف الذي يؤثر على جميع المواطنين، بما في ذلك القصف من قبل قوات التحالف، فضلا عن الهجمات الموجهة على وسائل الإعلام في محاولة لمنعهم من القيام بعملهم. وقد ألقي القبض على العشرات من الصحفيين ولا يزال 16 منهم رهن الاعتقال في سجون جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيين) وقوات الرئيس السابق. وتعرض آخرون للتعذيب أو القتل أثناء عملهم.

توصيات

تدعو منظمة مواطنة لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان جميع أطراف النزاع، بما في ذلك سلطات الدولة والسلطات غير الحكومية، والتحالف العسكري الدولي إلى:

1. احترام القانون الدولي والحفاظ على معايير حقوق الإنسان.
2. التوقف الفوري عن جميع الممارسات القمعية التي تهدد عمل الصحفيين وتحد من حريتهم.
3. الإفراج عن الصحفيين المحتجزين والكشف عن مصير المختفين قسريًا.
4. الامتناع عن استخدام القضاء كوسيلة لترهيب واحتجاز ومعاقبة الصحفيين الذين يمارسون بشجاعة حقوقهم في حرية التعبير في أصعب وأخطر الظروف.
5. إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات المذكورة أعلاه ضد الصحفيين.

نؤكد مجددًا أن الصحفيين اليمنيين المعزولين في حاجة إلى دعم المجتمع الدولي، خاصة للمساعدة في إنشاء لجنة تحقيق مستقلة. يعرب كل من مواطنة ومركز الخليج لحقوق الإنسان عن تضامنهم مع الصحفيين في اليمن، ومواصلتهم للوقوف معهم في هذه الأوقات المظلمة، وسيعملون بلا كلل على دعمهم.